مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة
اسم الكاتب: أ.م.د احمد عدنان عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/407
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة

أ.م.د. احمد عدنان عزيز

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

Ahmed_adnan39@yahoo.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٩/٢٤ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١١/٢٢ تاريخ النشر:٢٠٢١/٦/٣١

الملخص:

مر العراق بعد العام ٢٠٠٣ بموجات متعددة من العنف وبمستويات مختلفة على الصعيد الامني والفكري والسياسي والاجتماعي، وتقف وراء ذلك عدة دوافع ومحفزات لتمكين العنف مثلت المتغير الاول من البحث، واهمها الدوافع السياسية التي عممت مناخا بأن السياسة ضد المجتمع وحولت السلطة إلى حقل للتوحش السياسي ضد الفرد والجماعة في آن واحد. كذلك هنالك دوافع ثقافية فكرية واعلامية واقتصادية مثل ضعف الإستقلال الثقافي والفقر والتهميش والبطالة والعوز وعدم وجود خطاب اعلامي ينبذ العنف بل يحرض عليه، بالمقابل هنالك سبل لمواجهة تلك الدوافع يحتاجها العراق، منها سياسية وفكرية وثقافية واعلامية واقتصادية مانعة للعنف والتطرف ومحققة للسلام والاستقرار ستكون المتغي الثاني للبحث.

الكلمات مفتاحية: العنف، التطرف، العراق، الدوافع، المواجهة.

Violence and Extremism in Iraq: Approaches to Motives and Means of Confrontation

Assistant Professor Dr. Ahmed Adnan Azeez

College of Political Sciences / University of Baghdad

Email: Ahmed_adnan39@yahoo.com

Receipt date: 9/24/2020 acceptance date: 11/22/2020 Publication date: 06/31/2021

Abstract:

After the year 2003, Iraq went through multiple waves of violence and at different levels on the security, intellectual, political and social levels. Behind that stood several motives and incentives to enable violence that represented the first axis of research, the most important of which was the political motives that circulated an atmosphere that politics against society and transformed power into a field of political brutality against the individual and the group at once. There are also cultural, intellectual, media and economic motives such as weak cultural independence, poverty, marginalization, unemployment and want, and the absence of a media discourse that rejects violence but incites it, on the other hand, there are ways to confront those motives that Iraq needs, including political, intellectual, cultural, media, and economic, which prevent violence and extremism and achieve peace and stability, which will be the focus of the second research.

Keywords: violence, extremism, Iraq, motives, confrontation.

المقدمة:

هنالك العديد من الدوافع والاسباب التمكينية للعنف والتطرف، فهناك من اعاد السبب الى اولوية الاقتصاد او الى اسبقية السياسة او الى مرجعية الثقافة والفكر، كما ان هناك العديد من المقاربات المانعة للتطرف والعنف والمحرزة للسلام، تتجسد بالمقاربة السياسية وتفكيك البيروقراطية السلطوية ، وايضا المقاربة الفكرية الثقافية عبر إعادة قراءة النصوص التأريخية بعمق وإدخال متطلبات التجديد الديني للخطاب والنص والفتوى، إضافة الى المناهج التربوية ووسائل الإعلام، وايضا المقاربة الاقتصادية القائمة على أساس بناء اقتصاد تنموي مبني على أُسس الاستقلال كقيمة ثابتة، وتفعيل الجانب الزراعي والصناعي، ولأن العنف والتطرف من الظواهر العالمية التي تزداد

توسعاً وانتشاراً، فإن هذه الدوافع والمقاربات تنطبق على الحالة العراقية وستكون موضع بحثنا عنها.

تتمخض **اشكالية** البحث في تداخل مسببات العنف والتطرف مع المقاربات المانعة له، فالفاعل السياسي يعد مسوؤلا الى حدا ما عن العنف والتطرف، ويقع على عاتقه في ذات الوقت ترسيخ الارادة لمجابهة هذه الدوافع.

فالعراق ايضا اصبح ساحة حيوية للتطرف والعنف، ولهذا سنبحث في هذه البحث هاتان الظاهرتان وفق **الفرضية** الاتية: (هنالك دوافع وسبل متعددة للعنف والتطرف في العراق كما ان هنالك اليات عديدة وعلى عدة مستويات منها الاجرائية ومنها فكرية ودينية واقتصادية تنموية واعلامية لمواجهة العنف والتطرف).

هذه الاليات اذا ما انجزت بالشكل السليم فإن مواجهة الارهاب والفكر المتطرف العنفي ستكون ناجزة في العراق، ولاثبات هذه الفرضية سنستخدم المدخل التاريخي والمنهج التحليلي والوظيفي ضمن خمسة فروع.

المحور الاول: **تحديد دوافع العنف والتطرف**

هنالك العديد من الدوافع والاسباب المحرضة والمشجعة على العنف، وفي مجتمع كالعراق تتجسد، الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل واضح في تبني العنف من قبل الجماعات المتطرفة والارهابية، وسنوضحها تباعا:

١-الدوافع السياسية: ان طبيعة النظام السياسي العراقي القائم على اساس تكريس المحاصصة الطائفية سياسيا ،استولد عداءً وصراعاً لدى فئات واسعة استغلت في تأجيج النزاعات الداخلية وبالتالي الذهاب الى بؤر العنف والتطرف للتعبير عن مطالبهم السياسية، هذا على الصعيد الداخلي، اما على الصعيد الدولي، لابد من الإشارة إلى السياسة الخارجية الغربية التي اسهمت في تصاعد وتيرة العنف والإرهاب بشكل عام انعكس سلبا على العراق فيما بعد، وثمة تقرير نشرته منظمة «مبادرة عدالة المجتمع المفتوح» يؤكد أن دولاً شاركت في نشاطات إساءة معاملة لسجناء اعتقلوا بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وبذلك، فإن العالم الغربي (بشكل عام) مارس

أو سكت عن إساءة المعاملة لهؤلاء في محاربته للعنف وللإرهاب، فأسهم ذلك في جعل الإرهاب عابراً للحدود، وهذا حفز على استعداء الغرب وتواجدهم في البيئة المكانية من قبل هؤلاء، وعملوا على تشكيل حركات وجماعات جهادية تستهدف مصالح الغرب ووجودهم في مناطقهم، والعراق جزء من ذلك [١].

٢-الدوافع الاقتصادية: هناك شبه إجماع على كون العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في توجيه سلوك العنف والتطرف عند الأفراد والمجتمعات: فالفقر والجهل والبطالة الناجمة بالأساس عن السياسات الاقتصادية وسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين الفئات الاقتصادية المهمشة، الأمر الذي ولد شعوراً باليأس والإحباط. وفي إطار العامل الاقتصادي في العراق، السبب الرئيس في ظاهرة العنف، تأتي ضمنه مسائل عديدة تندرج تحت الدوافع الاقتصادية مثل: سوء توزيع الثروة، والفساد الإداري والمالي الكبير. وهذه العوامل، مع غيرها، فاقمت سلوكاً عنيفاً، سرعان ما تفجر وتحول إلى إرهاب في العراق مما وفر له حواضن داعمة امتلكها تيار اليأس والعوز والاقصاء، هذا على الصعيد الداخلي، اما على الصعيد الخارجي فيأتي النظام الاقتصادي الدولي الجائر الذي يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم، في ظل الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية، فضلا عن السياسات المتبعة من قبل صندوق النقد، والبنك الدوليين عبر برامجهما المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي القاسي (وربما المتعسف) المشروط باتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة، اهم دوافع التطرف والعنف اللذان يقودان إلى الخوف والفزع والقلق والخلل ، وبذلك تظهر آثاره وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية [٢]. ومن هذه الآثار والأبعاد الاقتصادية، ان الإرهاب مصدر تهديد خطير على اقتصادات الكثير من بلدان العالم لما تسببه الهجمات الإرهابية من تدمير للاقتصاد والدخل الوطني وبالتالي يكون محفز اضافي لتنشيط الارهاب بالداخل وهذا حتما ينعكس على تصدير الارهاب وتعميم دائرة عملياته في كل مناطق العوز والفقر، او التي كانت اسباب ذلك بفعل العوامل الاقتصادية الدولية الجائرة.

٣ – **الدوافع الاجتماعية:** ومن اهمها المحرضات الدينية التي تنعكس سلبا على التعايش والتماسك الاجتماعي، ومن المعروف أن التطرف ليس حكراً على دين. فكل الأديان وكل المذاهب والثقافات أنتجت إرهابها، وإن كان بصور مختلفة، سواء عبر القتل أو التهجير أو الإقصاء، وهذا يعني أن الإرهاب ليس ظاهرة عربية أو مسلمة خالصة، بل إن عدداً متزايداً من المراقبين يتحدثون عن مسؤولية مباشرة لدول بعينها في تخليق واستغلال حركات إسلامية لأغراضها ولمصالحها. وقد أعلن «أولدرجيخ مارتينو» نائب «مدير منظمة الشرطة الأوروبية- يوروبول» أن «عدد الأجانب الذين يقاتلون إلى جانب التنظيمات الإرهابية المسلحة في سوريا يبلغ نحو ٣٠ ألفاً تقديرياً»، مشيرا إلى أن منظمة «يوروبول» لا تعرف العدد الدقيق للأوروبيين الذين قاتلوا في صفوف تنظيم «داعش» الإرهابي في سوريا والعراق. اما «روب وينرايت» مدير «يوروبول» فقد أكد أمام لجنة الشؤون الداخلية في مجلس العموم البريطاني أن «وسائل الإعلام الاجتماعية تعتبر أداة تجنيد ودعاية وأن شبكة الإنترنت تستخدم بطريقة أكثر عدوانية وأكثر تخيلا من قبل، ومن الآثار والأبعاد الاجتماعية للارهاب في العراق انه حاول ضرب مقومات المجتمع ككل. ومن النتائج الكارثية للإرهاب، تأثيره على الأقليات، اذ حصل نزوح جماعي مع سقوط مدينة الموصل في العراق حينها هذه المدينة التي كان يعيش فيها آلاف المسيحيين، فيما يقول الخبير في الشؤون السورية «فابريس بالانش» إن «٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف مسيحي فروا من مصر وسوريا والعراق منذ عام ٢٠١١، ناهيك عن اثارة الحساسيات الطائفية بين المكونات و المذاهب [٣]. كل هذه شكلت محرضات ودوافع للعنف والاحتقان والتطرف والارهاب انعكس بشكل فاعل في العراق.

٤– **الدوافع الفكرية:** وتتمثل بغياب الخطاب الديني الواعي عند بعض التيارات الاسلامية والدينية الاصولية، وعدم تماسك المرجعيات الدينية لهذه التيارات وتعددها، كما ان الحركات السياسية الاسلامية في العراق لم تتمكن من تقديم برامج واقعية للتغيير، تفضي الى معالجات حقيقية للمشكلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

والسياسية المتراكمة في الواقع العراقي من خلال شراكتهم بالسلطة، انما ركز على خطاب الالغاء والاعتراض والانسحاب وتعليق العضوية، ومارس العبث السياسي فكريا وواقعيا، فلم تستثمر هذه الحركات فرص الاصلاح بل بتضييعها ولجوءها الى الاشتغال بالادوات التقليدية المبنية على اساس استعارة خطاب الخوف ومقولات الكراهية والرعب من الاخر، وايقاظ هواجس الماضي وابراز الخطر المحيط بالخصوصيات الثقافية لجماهيرها وضرب اي محاولة تأصيل لهوية عراقية جامعة، في حين استمرت بنهج ابرام الصفقات التواطئية، فغادرت اصولها الفكرية في حقل الممارسة السياسية واصبح هنالك اضطراب فكري ، عمل على تنشيط حالة الرفض وتسويغ مبررات العنف التي تتكأ عليها الجماعات الارهابية المضادة كحجة لتبني سلوكيات العنف والتطرف والارهاب [٤].

اذ شهد العراق تدهور وتراجع شعبي وسياسي لواقع معظم أحزاب الإسلام السياسي التقليدية الناتج عن مركب في ضعف آداء قياداتها ومستوياتها التنظيمية في ردم الفجوة وقراءة الواقع العراقي وتحولاته ومتطلباته، إضافة إلى استعانة معظم هذه الأحزاب بالأدوات التقليدية التي أوصلت البلد إلى ماهو عليه الآن، وأثبتت إخفاقها بالحكم طيلة السنوات السابقة، ومن الأدوات التي تلجأ إليها في كل مرة تجد نفسها بحاجة إلى شد القواعد الجماهيرية إليها: إستعادة الطائفية وتفعيلها وتصعيد الخطاب الانقسامي إزاءها [٥]، مما ادى الى تصاعد وتيرة العنف والتطرف، وكان هذا الاخفاق والتراجع مدعاة اساسية لتبرير الخروج على السلطة واسقاط هيبة وشرعية الدولة

المحور الثاني: مقاربات مواجهة العنف والتطرف في العراق

سنبحث في هذه الفرع عدة فروض للمواجهة المستوعبة والمانعة والمفككة للعنف والتطرف والارهاب في العراق وكالاتي:

اولا: المقاربة الدينية الاجتماعية:

شهدت المنطقة العربية والاسلامية متغيرات مهمة تمثل بدخول تنظيم داعش للعراق وسوريا وتنامي الجماعات الارهابية التي تعمل تحت غطاء الدين الاسلامي، مما فتح

المجال لاعادة التفكير في البناء الفردي والاجتماعي والسياسي لواقع الخطاب الديني وافاقه، والاهم من ذلك، فتحت المجال لاعادة تامل دور الدين في السلطة او بناء الدولة الحديثة، او علاقة الدين بالتحولات الديمقراطية الحداثوية من جهة، ومواجهة خطاب وسلوك العنف عند الجماعات الاصولية التي تتعكز على الاسلام في تبريرات سلوكياتها.

سابقا في العقود الماضية كان الدين في بطن او رحم الدولة (السلطة)، فالسلطات الاستبدادية لاتحمي الدين بل تستتبع مؤسساته لصالحها، وتتظاهر بنصرة الدين؛ لكي تستغله في الشرعنة لنفسها ولاستبدادها، ولاستصدار الفتاوى في دعم دعاوها والانتصار على خصومها.

اليوم ادخلت الجماعات والحركات السياسية الاسلامية، الدين في عمليات الصراع على السلطة، او نظرية الدولة وتحول الدين الى حامل من حوامل هذا الصراع، حتى وصل الحال الى انقسام داخل المجتمعات الاسلامية انفسها في هذا التوظيف الى راديكاليين ومعتدليين. اضفى الى مشاكل تواجه التعايش السلمي، وفي كيفية التعامل مع المنطلقات الجديدة، وكيفية التوفيق بين موروثهم الاصولي ونجاحهم السياسي المتطلب الى سياسة اكثر واسلام اقل؟ النتيجة في افاق واقع الخطاب الديني، هو الحاجة الماسة الى التخفيف من الحمولات الافتائية التي استخدمت سابقا من قبل الحركات والجماعات الاسلامية لاستقطاب المؤيدين والنشطاء، والتحول نحو خطاب سياسي جديد يلتمس الدفع الى ارساء المؤسسات والانخراط في العملية الديمقراطية الى جانب المشاركة والتعددية. المبهم هنا هو كيف يمكن قراءة هذه الازدواجية، بمعنى كيف يتم التعامل في هذا الإطار مع حركات الاسلام السياسي التي تستقي اجنداتها من المنظومات المبدئية والاخلاقية للاسلام؟ وكيف يتم فرز خطاب يواجه العنف والطائفية المشّوه لصورة الاسلام عند الحركات الاصولية والارهابية [٦] ؟

الاجابة حسب مايمكن تصورها موجودة في تفكير زعماء تلك الحركات والجماعات، خصوصا بعد صعود افقهم في العراق، فاغلب هذه الحركات والجماعات تعالج

خطاباتهم بمنطلقات ترفض التقابل وتجسير الهوة الفكرية بين مبادئهم ومبادئ ومنطلقات السياسة الجديدة في العراق تحت افق منظومة الدستور والديمقراطية والمدنية ومايرتبط بها، من جانب وتتمحور خلفهم سلوكيات عنفية وخطاب اصولي يفهم الاسلام على انه غزوات وفتوحات وجزية وغنائم وجواري من جانب اخر.

الخطاب الديني الذي يجعل من قضايا الشريعة ومسائل الحدود والقصاص ونظام الارث وحظ الانثى فيه وشهادة المرأة وتعدد الزوجات وتحديد سن الزواج للمرأة، يحمل كل مفاهيم وتصورات الاسلام الاصولي المتشدد، ويعتبر خلاف ذلك مجرد تدابير وقتية تندرج ضمن السياق التداولي الذي يتناسب ومستوى النضج العقلي والوجداني للفرد في عالم ماقبل الحداثة. فهذا الاخير بالنسبة للاسلام السياسي الان ليس عالما ابديا، ولم يكن مقررا له ان يكون كذلك طالما " لكل شيء اذا ماتم نقصان " .

بالصيرورة والتعايش والتكيف مع عالم مابعد الحداثة، فهل ان القطيعة تبدا فعلا مع قيم ومبادئ حقيقة الدين الاسلامي. هذا هو السؤال المركزي؟، وهل تمت القطيعة ام لا من خلال خطاب الحركات والجماعات الاسلامية الان مع الاسلام وقيمه ومبادئه؟

الجواب: نعم: هذا يعني بصريح اللفظ ووضوح العبارة، ان الخطاب الديني في جانب كبير منه في العراق لم يقرر التخلي عن مفاهيم الخلافة والشورى والبيعة والطاعة والرعية والردة والجزية واهل الذمة وما الى ذلك من مفاهيم سياسية تنتمي الى عالم ماقبل الحداثة وتعيق تطور الوعي الديمقراطي وقيم المواطنة، فهم لم يتخلوا فعلا عن مفاهيمهم الاسلامية المتشددة وقرروا عدم التخلي عن مفاهيم العالم القديم (قبل الحداثة)، ولم يتبنوا مفاهيم تنتمي الى العالم الجديد (الحداثة ومابعدها). هذا هو الحال لكن ماهي الكلفة لذلك؟.

حينما نصف مفاهيم العالم القديم بانها دينية او اسلامية، ومفاهيم العالم الجديد بانها غربية، فاننا نجعل الجمهور يعتقد ان التخلي عن العالم القديم هو تخلٍ عن الاسلام. وهذا مأزق سياسي يحتمل كلفة سياسية باهضة، تؤدي الى نزاعات وانقسامات متى وجد من يثيرها ويستثمرها.

امام هذا المأزق، لم تدخل بعض الجماعات الدينية في خضم العملية السياسية وحافظوا على قدر من الانسجام؛ لانهم اوفياء للجهاز المفاهيمي للعالم القديم، ولامشكلة ماداموا غاالبا يرفضون الانخراط في العمل السياسي، ولكن هنالك تيارات رغم وفاءها للجهاز المفاهيمي للعالم القديم، لكن مشكلتهم انهم انخرطوا في السياسة، وهذا شمل السلفيين مثلا، مما ادى بهم الى العنف جراء حالة الصدام النظري بين العالميَن، لكن هناك معضلة لبعض الاسلاميين انهم يحاولون الوفاء للعالم القديم من دون ان يخسروا الانتماء الى العالم الجديد. وهذا اكثر تعبيرا عن مفارقات تمزق الوعي الاسلامي المعاصر، مما ادى الى تفتيت المفتت، وفتح صراع بين الاصالة والمعاصرة داخل الاسلام السياسي مما ولد خطاب ديني مرتكز على العنف وسلوكيات الارهاب [٧].

غير ان الارتباك في التموضع في هذا السياق، يفضي الى ازدواجية في الخطاب الديني والى مفارقات اجتهادية غريبة، من قبيل ماانتهى اليه البعض منهم من ادعاء ان مفاهيم العالم الجديد تقع ضمن مقاصد مفاهيم العالم القديم، مثال ذلك كما لو ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان كان منذ الابد ضمن مقاصد الشريعة الاسلامية، اذن لماذا نرفض الدولة الدينية؟ هذا هو سؤال خطاب الحركات والجماعات الاسلامية الان، طالما انهم يعترفون بان الدولة الدينية تلك تنتمي عقلانيا الى مفاهيم وتصورات وتمثلات العالم الجديد، وان الله خلقهم في هذا العالم، اما عن العالم القديم، فأصدق القول لخطابهم ان يقولوا مع الذكر الحكيم : " تلك امةٍ قد خلت لها ماكسبت ولكم ماكسبتم ولاتسئلون عما كانوا يعملون " (البقرة ١٣٤، ١٤١) .

من خلال ذلك، يمكن القول ان هناك ثلاث تحديات تواجه منطق بناء التعايش الاجتماعي والاستقرار السياسي في المجتمع العراقي لمرحلة مابعد داعش يدخل الخطاب الديني بضمنها: **اولها:** الارجاع، وهو استقواء فلول النظام المسقط وهذا دخل في مرحلة التجاوز الان، **وثانيهما:** الفشل الاقتصادي المحتمل الذي سيؤدي الى تصعيد التوترات الاجتماعية وحدوث اضطرابات جديدة. اما التحدي الثالث والاهم :

فهو عدم وجود خطاب ديني موحد يتساوق مع تناقض الاصالة والمعاصرة او القديم والجديد في فهم هذه الجماعات [٨].

لذلك رأينا كيف اخترقت بعض الجماعات والحركات الاسلامية الاصولية والعنفية للمشهد السياسي وطرح موضوعة "الدولة الاسلامية " كبديل لفشل تجديد الخطاب الديني او الاسلامي المعتدل الذي تبنته حركات الاسلام السياسي وفشلها نوعا ما فعليا في التجربة السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق.

فيما يخص التحدي الاول: كما هو معروف لايمكن التخلص من الماضي الاستبدادي بمديات زمنية محدودة، فالامر يحتاج الى صبر ونفس طويل ولهذا لازال الكثير يقارن مابين نظام ماقبل ٢٠٠٣ وما بعد ٢٠٠٣. والتحدي الثاني : وهو الاصعب والحاسم وهو خيار الانظمة الجديدة المتنافسة على السلطة لاثبات نجاحهم او فشلهم، وهو التحدي الاقتصادي المتردي في تلك الانظمة المسقطة والتي وصلت حركات الاسلام السياسي بدلا عنها بوسائل ديمقراطية لم تحقق شيئا كما ذكرنا سابقا. اما التحدي الثالث : فلا زالت هناك فرصة امام القوى الاسلامية المعتدلة لمراجعة خطاباتها وسلوكياتها واداءها السياسي، لاستعادة مكانتها في المدى المنظور كاحزاب وحركات اسلامية تؤمن بقيم الديمقراطية وتشكل خيار مرغوب فيه بديل لما تطرحه الحركات والتنظيمات المتشددة والارهابية؛ فاذا ماقررت هذه الحركات الاقتناع بحكم القانون الوضعي والقبول بالامتثال للمساءلة والمحاسبة والمراقبة بدلا عن الاحتكام باحكام الدين، واستبدالها باحكام الدستور وقيم السياسة الحداثوية، وهنا سيترسخ خطاب بناء الدولة عند حركات الاسلام السياسي مما يعمل على اسقاط مبررات الرفض وانتزاع شرعية مشاركتها بالسلطة عند اي اطراف متشددة تتخذ من العنف والتطرف سبيلا للمواجهة [٩].

الذي نريد ان نوضحه : ان تجديد الخطاب الديني للحركات والجماعات الاسلامية وانتهاج خطاب بديل حداثوي مقنع ومقبول من المؤكد ان يرسخ التعايش في العراق بل في بلدان العالم العربي والمنطقة المحيطة بها، ويصبح خيار اساسي اجتماعي وحتى

سياسي بدل تفكك المجتمعات العربية التي يأست من الليبراليون من جهة والاسلاميون المتشددين من جهة اخرى، يحتاج العراق خطاب متصالح وسلوكيات اكثر تصالحا، كم يحتاج الى ممارسات تعبر عن حقيقة الدين الاسلامي المتسامح الذي يعبر عن اقراره بالتعددية وادارة التنوع بعيدا عن مفاهيم العنف والتحكم والتشدد التي اصبحت خيار غير مقبول ومرفوض من شرائح المجتمع العراقي كافة.

ثانيا: المقاربة الفكرية:

تعمل الاليات الفكرية في حال تبنيها على انتزاع مقومات العنف، وتعد هذه المقاربة من اهم المقاربات المطروحة في مواجهة العنف والتطرف خاصة في المجتمعات الخارجة من الصراع والتي تحتاج الى احلال السلام الحقيقي وليس المؤقت والطارئ ، فتعمل مسألة المراجعات الفكرية والخطاب السياسي المرتبط به ، على السعي لانجاز الانسجام المجتمعي وتحصين المجتمع ، لتحقيق ثقافة التعايش والتسامح،، ويتم العمل على ذلك وفقا للاتي :

١- احلال الانسجام الفكري في المجال العام : المقصود من الانسجام الفكري في مجتمعات ما بعد الصراع ليس ذاك المرتبط بالنسق الدين فقد ذكرناه سابقا، انما العمل على ايجاد مفاهيم اقتصادية، سياسية وثقافية مشتركة بين القوى المخططة والقوى المنفذة، وهذا الانسجام ضروري لاستقرار وتقدم المجتمع، كما ان صياغة التصورات والادراكات على شكل قضايا نظرية محددة شرط لازم في العمل المشترك والتراكم المعرفي يتحقق بالعمل المنسجم والمنهجي، ولذلك فان مفاهيم التعاون والعمل المشترك، التنظيم، تشكيل الاحزاب، الارادة الوطنية، اذا كانت ضعيفة فلا توجد تنمية ولايوجد تعايش. فالانسجام الفكري مرتبط بالاستبداد، فشمولية الانظمة السياسية السياسية او الفساد الذي يطغمها، اغرق ابناء تلك المجتمعات بهمومهم ولم تسمح هذه الانظمة بالمشاركة السياسية الحقيقية، واعطاء الدور الكبير للدولة على حساب الفرد، وأمن الحكومة مقدم على أمن المجتمع، اي حينما تتقدم المصالح والاولويات الحكومية والقيم السلطوية، يتراجع الانسجام الفكري مما يعطل التعايش ويربكه [١٠]. العراق يحتاج بشدة

الى احلال مثل هذه المقاربة، لان هنالك تشابك فكري على مستوى رؤية وتخطيط الادارات السياسية المتعاقبة، في تبني مشروع وطني عراقي منسجم فكريا في المجالات العامة كافة، هذا الارتباك سبب اساس للفوضى، اعادة ترتيب البيت السياسي وفق رؤية فكرية لبناء الدولة تحتضن الاختلاف والتنوع وتديره بشكل سليم كفيل على احتواء كل الميولات المتطرفة المستهدفة لبقاء هذه الادارات في سدة الحكم وبالتالي ارساء الاستقرار.

٢- تشريع وترسيخ القوانين الاجتماعية المدونة: الركن الثاني لاحلال المقاربة الفكرية، هو القوانين الاجتماعية المدونة، فكل شيء يجب ان يكون مكتوبا ومدونا في النظام السياسي والاجتماعي، وهذا دليل على سيادة علم الحقوق وسيطرته على جميع شؤون الحياة، فهذه القوانين هي نتاج اتفاق الاراء بين المجموعات الفاعلة في المجتمع، اذ ان اتفاق الآراء يديم الهيكلية الاجتماعية ويدفع الافراد للعمل داخل المجتمع بمركزية واضحة. والملاحظ في المجتمعات التي تمتلك قوانين اجتماعية مدونة وجود نوع من الاتحاد، فالمجتمع ينتمي الى قاعدة واحدة ويتبع قوانين واحدة، يحقق بالنتيجة تجانس فكري واتفاق في الرأي، في المجتمعات(غالبا) اكثر القضايا تحل باجتهادات شخصيةمتضاربة، وادارة الدولة تدار بصورة شخصية بشكل معمق، وهذا المنهج في ادارة الدولة يؤدي الى زيادة تسلط الافراد على الاخرين، ويترسخ التلذذ بالتفرد ويكون الاستبداد هو المنهج الوحيد لادارة البلاد، مما يكرس فقدان الامن الاجتماعي وانعدام الشرعية السياسية، ويغيب دور العلماء والباحثين، ثم ان ضعف الساحة السياسية يكون سببا للركود العلمي مع اليأس من النشاطات العلمية وعليه فالتحرك باتجاه تدوين القوانين الاجتماعية واحترام تنفيذها والاستفادة من العلم واتفاق الآراء ضرورة ملحة من اجل تحقيق التعايش الاجتماعي في مجتمعات مابعد الصراع [١١].

ثالثا المقاربة الثقافية

تتحدد هذه المقاربة في مواجهة العنف والتطرف والارهاب بالاستقلال الثقافي الذي يعزز مسارات الوحدة الوطنية من خلال النجاح بادارة التنوع الاجتماعي والتعددية

الثقافية وانجاز التعايش، وكل هذا يعد من توابع القدرات الثابتة للاقتصاد القوي، فالاستقلال الثقافي بحاجة الى امكانات وحماية مالية لطبقات المجتمع.

الاليات الثقافية تتعلق وتتصل بأعداد خطط تربوية وثقافية لتأطير السلوك العام للأفراد وهنا نود ذكر المؤسسات التعليمية والثقافية الحكومية والاهلية واشاعة المفاهيم الثقافية، وتعزيز العيش المشترك للتخلص من ثقافة الماضي، ومراجعة المناهج التربوية والتعليمية لهذا الغرض هي المستودع لاحلال هذه المقاربة، فالكثير من المناهج تعمل على اذكاء سموم الفرقة والانقسام. اذا لا بد من ضمان جودة التعليم والمناهج التي تحاكي متطلبات المرحلة وتحدياتها، وتوحيد الخطاب الديني الحداثوي المنسجم مع التحولات الاجتماعية الحاصلة في مجتمعات مابعد الصراع [١٢].

العراق يحتاج ف هذا المجال الكثير، لازالت هذه المقاربة مغيبة، وهذا الحال شهدناهفي المدن المحررة، اذا لم تشهد مسألة اعادة قراءة الخصوصيات الثقافية في هذه المدن وضمان احترامها، ولم تنجز خطط المصالحة الوطنية المبنية في جزء منها على المصالحة الثقافية وكذلك مسألة التربية والتعليم والخطاب السياسي المعزز للسلام والاستقرار والرافض للعنف والتطرف والارهاب.

رابعا: المقاربة السياسية: وهي الحاضن الرئيس لكل المقاربات فبدون ارادة سياسية ملتزمة بانتهاج مقاربات بناء السلام ومواجهة العنف والتطرف لايمكن استيعاب العنف اطلاقا، وسبحث باهم دلالات هذه المقاربة التي تتوائم مع الواقع العراقي وكالاتي:

أ- اعادة رسم العلاقة بين السلطة والمجتمع أي توزيع السلطة والصلاحيات وفق الدستور والقانون لتجاوز اثار السلطوية والمركزية، اذا لابد من عملية استيعاب للقوى السياسية الجديدة المدنية، اضافة الى عدم تركيز القوى التقليدية على التشبث بمظالم الماضي وامتلاك رؤية استشرافية ايجابية للانتقال من الرفض لمن كان في جهة العنف الى اطار الحوار والتفاهم والادماج، مع تطبيق قواعد القانون لمن انتهك حرمة الدم العراقي دون ترويج لدواعي الانتقام والتوظيف الاعلامي لمحاسبة هؤلاء.

ب- المصالحة الوطنية والعدالة فلابد من خلق ثقافة المساءلة مكان ثقافة الافلات من العقاب لان ذلك يرسخ ثقافة الاحساس بالأمان لدى المجتمع ويشجع على ثقافة الاعتراف بالخطيئة لدى المذنب ويرسخ ايضا ثقافة اللجوء الى القانون، مع بقاء فرصة التسامح والتصالح والعيش المشترك لم يمتلك فكرا متطرفا لاسلوكا ممارس.

ج- تنفيذ القانون وفاعليته، فبدل الاكتفاء بتشريع القوانين ذات الطابع التجريمي والمنع والردع يجب ايضا تشريع قوانين مشجعة على دمج المكونات والفئات الاجتماعية على تنوعها الاثني والمذهبي والابعاد القانونية والتشريعية في هذا المجال يجب ان تكون كافية وقابلة للتنفيذ

د- توسيع حق المشاركة السياسية وضمانه التاثير بصنع واتخاذ القرار السياسي للمواطن وردم الفجوة بين السلطة والمجتمع ، وتنمية المواطنة وتتجسد باحترام الدولة لحقوق المواطنين، والمواطنين لواجباتهم تجاه الدولة، وتقوية اسس المجتمع المدني والاهلي : عبر تشجيع المواطنين على صيانة الوحدة الوطنية واحترام الخصوصيات الثقافية للجميع، مع ايجاد ارضية مناسبة لزيادة مستوى المشروعية للانظمة السياسية ومصداقية الدولة، ومفتاح المشروعية والمصداقية، هو تشجيع المشاركة السياسية وتنمية الوعي السياسي ضمن الاطار الوطني [١٣].

خامسا: المقاربة التنموية والاقتصادية:

تخرج التنمية دائما في مجتمعات مابعد الصراع بفعل التطورات المتلاحقة عن كونها فعلا ارادیا او خيارا يمكن الاستغناء عنه لصالح خيار بديل، هو التبعية للطرف المتدخل او المنتصر لصالح طبقة او فئة اوسلطة على حساب الاخرين ان وجدت طبعا، مما اوقع المجتمعات الخارجة من الصراعات بثنائية صارمة، اما التنمية المحدودة والمشروطة او التخلف.

من المفترض ان يكون التخلف حالة طارئة يمكن التخلص منه وليس صفة ذاتية، فهو اما نتاج سنوات طويلة من التدخلات الاستعمارية او نتيجة الصراعات الداخلية والحروب الاهلية، مما يفرض اطر محددة ومعوقة للتنمية وجعلها تابعة ومحدودة

وضعيفة. وكذلك فعل الاستبداد السياسي والديني، على تعميق التخلف وتجذيره، ولاسيما في الحالات التي يكتسي فيها التخلف صيغة القداسة فيتعالى على النقد، وقد يصبح اطارا مرجعيا لاعادة انتاج المعرفة. في هذه الحالة تواجه الخطط التنموية واقعا معقدا ادى الى تفكيك المجتمعات الخارجة من الصراع في العديد من الابعاد، منها البعد الاجتماعي، بسبب التراجع الاقتصادي والقصور السياسي، ولهذا يمكن القول ان صعوبة تحقيق التعايش السلمي وانجاز المصالحة والاستقرار في اي مجتمع احد اهم ادواته هو ضعف التنمية بمعناها الشامل، اذ حينما تتدهور التنمية القادرة على خدمة الانسان وتلبية احتياجاته، فان اليات تفكك المجتمع تصبح هي البديل الوحيد [١٤].

وللاحاطة بموضوع التنمية باعتبارها من اهم الادوات الرئيسة والفاعلة في بناء مجتمعات مابعد الصراع : سنبحث تحديات وفرص التنمية، مجتمعات مابعد الصراع من الطبيعي ان تمر بظروف وتطورات تضغط باتجاه التنمية كخيار واداة اساسية لترسيخ التعايش والاستقرار الاجتماعي، رغم وجود تحديات عديدة منها [١٥]:

١- تطور الحاجات البشرية: اذ ان الفرد المعاصر اخذت تتصاعد وتيرتها كلما حقق العلم انجازا جديدا، وبذلك عاد الفرد في المجتمعات المتراجعة والمتصارعة خاصة في العالم الثالث الى الارتباط بالغرب الصناعي بطوع ارادته. ولهذا فالتنمية تعني هنا الاستقلال وقطع التبعية والاعتماد على النفس مما يتطلب تنمية شاملة توفر فضاءً صالحا لبناء مستقبل يختزن مقومات البقاء والانعتاق من التبعية المرة التي تفرضها الدول الصناعية بفعل الحاجة المستمرة لمنتجاتها المختلفة والمتطورة. واول تلك المقومات هو الموازنة في تنمية القطاعات المختلفة دون الاكتفاء بتنمية الجانب الاقتصادي وزيادة الدخل القومي على حساب الانسان ومصالحه وكيانه وتماسكه الاجتماعي، اذ لابد من الاهتمام بالقطاعات الزراعية والتعليمية والصناعية والثقافية والسياسية ...

٢- هذه المجتمعات بحاجة الى تقويض البنى الثقافية التي انتجت الشعور بالتراجع والاعتمادية والنقص امام (الاخر) واعادة بناء انماط ثقافية تحترم ال (انا) وتعيد

للانسان ثقته بنفسه والاطمئنان الى هويته، هنا تستطيع اجتثاث الشعور بالتبعية وسحق الهوة بينها وبين الاخر من الناحية الشعورية، وهنا تصبح المبادلات التجارية والثقافية ممارسات عادية لاتلقي بظلالها القاتم على مركزها الاجتماعي ووضعها الاقتصادي وخصوصياتها الثقافية، مما يؤدي الى تحقيق فرص لتلبية الحاجات المتزايدة للانسان في ظل التنمية الوطنية المستقلة والموزونة، وستكون هناك فسحة للتطور العلمي والصناعي الحقيقي الذي يسهم في ارساء دعائم المجتمع وتمتين اواصره [١٦].

٣- تزايد عدد السكان: الى جانب الاستمرار في تطور الحاجات البشرية، هناك التزايد في عدد سكان مجتمعات مابعد الصراع خاصة في العالم الثالث، حيث ترتفع معدلات النمو السكاني بالشكل الذي اقلق تلك المجتمعات في ظل ندرة الموارد لبعض الدول او اعتمادها على مورد وحيد كالنفط، مما يجعل النتيجة مرعبة، مضافا الى ذلك ان التزايد السكاني ينعكس سلبا على التطور الاجتماعي واحيانا يكرس الانقسامات الطبقية، فيلعب الصراع على البقاء والحصول على الموارد والادوار دورا في اقلاق التعايش وترسيخ الاستقرار، لذلك فالتنمية الشاملة هي خيار مجتمعات مابعد الصراع ، بما يؤثر على مستقبل شعوبها المتطلعة الى غدٍ افضل، وتامين احتياجات الانسان وحمايته من التبعية والفقر والتخلف.

٤-تصاعد معدلات البطالة : رغم التحولات الكبيرة التي احدثتها الالة والتطور الهائل الذي حققه التصنيع الا انها تسببت في تصاعد معدلات البطالة، لان فرص العمل التي وفرتها لم تكف لاستيعاب جميع الايدي العاملة التي ارتفعت وتيرتها بسبب الانفجارات السكانية وندرة الموارد، مما يسبب مشاكل حقيقية على حساب القطاعات الاخرى والاعتماد على التكنلوجيا والشركات الاجنبية والعمالة الخارجية، مما كرس حالة التفاوت الطبقي اجتماعيا واقتصاديا واربك مسالة التعايش السلمي في مجتمعات مابعد الصراع، ومن هنا يتضح ان التنمية الشاملة هي الاسلوب الصحيح لمعالجة الوضع المتفاقم بسبب التحديث الصناعي وتصاعد معدلات البطالة، لانها ستحقق التوازن المطلوب والتكافؤ في الفرص لجميع افراد المجتمع مما ينعكس ايجابا على ترسيخ التعايش.

ان للتنمية مستلزمات مالم تنجز وتتوفر سيكون الفرد والمجتمع عاجزان عن مواكبة التطور، ومن هذه المستلزمات:

ايجاد مفاهيم تنسجم مع مسار التنمية كمفهوم الحرية والاستقلالية والاعتماد على النفس وتشجيع المنتوجات الوطنية ورفض الاستبداد والتدبير والبرمجة العلمية والوحدة الوطنية، لكن واقع المجتمعات المتصارعة تعتمد على الثقافة المضادة بل هي المتسيدة، فما زالت شعوب وجماعات بعض البلدان المتصارعة لاسيما الدول النفطية تعيش حالة الترف والاسراف او ينتهكها الفساد تحت مايسمى باعادة الاعمار، كما ان الممارسات الديمقراطية محدودة للغاية، فما زال الفرد مضطهدا ومقموعا في داخله ويعاني من عقد متعددة لاتسمح له بالانطلاق بحرية كافية، فعقدة النقص والانبهار بالغرب وحضارته ومنجزاته مع عدم الثقة بالنفس واهتزاز الهوية والخجل من التراث، كل تلك خصائص ثقافة دول العالم العربي والعالم الثالث التي عانت من الصراعات، اضافة الى الاستبداد السياسي المعيق للتقدم الثقافي، واستغلال خيرات البلاد وتوظيفها في الصراعات السياسية والشخصية والفئوية والحزبية الضيقة، لذا من الطبيعي ان تفشل اغلب الخطط التنموية ان وجدت اصلا وهذا كله محرض كبير على عدم امكانية التعايش السلمي في هذه المجتمعات وبدات تظهر الان [١٧].

ومن الفرص المتاحة في مجال التنمية والاقتصاد:

١- الاكتفاء الذاتي وتنشيط الوضع الاقتصادي : وهذا المرتكز بحاجة الى وسط اجتماعي متطور، ووسط ثقافي وسياسي، اذ ان زيادة صادرات الدولة تعد لاعبا مؤثرا في تعزيز السلطة الوطنية للدولة، خلاف ذلك سيظهر التضخم وعدم السيطرة ويعرض الدولة الى ازمات حقيقية بكل المجالات، فتحتاج هنا الى تنمية الاستثمارات الداخلية والخارجية والتخلص من البيروقراطية وعدم الادمان على النفط في التصدير، وتسريب رؤوس الاموال الى الدول الغربية، وهذا يحتاج الى مكافحة الفساد، والاستفادة من الظروف الايجابية حتى يتحقق الاستقرار الاجتماعي عبر تنمية شاملة تهتم بالتكامل الانساني بالمجالات كافة.

فالمقاربة هنا هي تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة احد اهم ضمانات الوحدة الوطنية وانسجام القرارات السياسية كما ان تنشيط الوضع الاقتصادي للمجتمع كفيل بضمان التعايش وتعزيز قيم التسامح وتفضيل اطر البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، فتوفير فرص العمل بشكل عادل وعدم الاعتماد على الاجندات الخارجية في اعادة الاعمار وبناء المصالحة افضل طريق لبناء المجتمعات الخارجة من الصراع، رغم اهمية الدعم الدولي والاقليمي في اعادة البناء والاعمار لكن بشروط الدولة لابشروط المانح(١٨).

٢- تحقيق عدالة توزيع الموارد، من خلال ضمان مستوى معيشي لائق بالمواطن، عبر تشجيع المبادرة الفردية والاستثمار الوطني وضمان الحرية الاقتصادية مع الاخذ بالملكية المزدوجة بدلا من الملكية العامة او الخاصة او الاعتماد على الاستثمار الخارجي فقط، وتوفير الرفاه الاجتماعي والوفرة الاقتصادية، فالاقتصاد كما ذكرنا مفتاح التنمية والتنمية مفتاح لبناء المجتمعات الخارجة من دائرة الصراع وهذا مفتاح تحقيق الامن والتعايش والاستقرار ، فالحرمان الاقتصادي لمجتمعات ومناطق مابعد الصراع من اهم محرضات التمرد، فقطاعات واسعة من هذه المناطق والمجتمعات تعاني بشكل كبير وعلى النخب السياسية اطلاق مشروعات تنموية شاملة لدمج الفئات المحرومة في المجتمع (١٩).

سادسا: المقاربة الاعلامية

كان من المفترض ان يكون التحول الديمقراطي في العراق مسهما في تعزيز امكانيات بناء خطاب سياسي معتدل وسطي متكامل، لكن فرضيات وضرورات هذا التحول سواء كان خيار ام حتمية، فرض مشاهد تراجع وانكسار في فرضيات تعزيز الخطاب السياسي الوطني بالتجربة السياسية العراقية انعكس على المجتمع العراقي فبدل ان تعزز ثقافة الاعتدال والتعايش تعزز نمط العنف ومنهج التطرف، وكان للاعلام والخطاب المتشنج والمتطرف دور كبير في تمكين الجماعات الارهابية والعنفية، ولهذا، سنبحث في هذا المحور ثلاثة ركائز وكالاتي:

اولا: مقومات الخطاب الوطني الوسطي:

ان اهم متطلبات الوسطية في المجال السياسي ، نقل التجربة السياسية من مرحة الشعارات الى مرحلة البرامج ومن فكر المواجهة والتدمير الى فكر الاصلاح والتغيير والاسهام في تقديم صورة عملية لإمكانية اقتران الممارسة السياسية والحزبية بالمبادئ والقيم في زمن ساد فيه الاعتقاد بانهما نقيضان لا يجتمعان [٢٠].

ويؤدي الاعلام دورا مهما في تعزيز ثقافة الوسطية في الواقع السياسي، اذ يستطيع ان يغير مصير أمّة ويوجه «الشعوب» باتجاه بناء الامم او إسقاطها.

ان الدور الإيجابي للإعلام يتلخص في إيصال رسالة هادفة بقوة وتأثير لأكبر شريحة من المجتمع سواء المحلي او الدولي، ومحاربة الفساد وإبراز المفاهيم والقيم الإيجابية كما انه قد يُستخدم أحيانا بصورة سلبية لتشويه الحقائق، وتشويه الدعوة ورجالات الدعوة، وغرس مفاهيم وقيم مناهضة لقيم المجتمع الإسلامي.

من الممكن القول ان هناك أربع وظائف أساسية يقوم بها الإعلام، الأولى: وظيفة سياسية وتعني إبلاغ المواطنين بكل ما يدور في الدولة بدءا من الحكومة والهيئات الأخرى من أنشطة حيث تصبح وسائل الإعلام جزءاً متداخلاً في العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات.

الثانية: الوظيفة التعليمية، وتشمل تقديم التقارير الصادقة ومناقشة مختلف الأفكار والآراء والمواقف.

الثالثة: وظيفة المنفعة، وتعني تقديم المعلومات المرتبطة بالأحداث، أي أن تكون الصحافة مرآة لما يقع من أحداث في المجتمع. والرابعة: هي الوظيفة الثقافية، وتعني تدعيم القيم والتقاليد والمعايير المثالية للمجتمع [٢١].

ثانيا: معوقات الخطاب الوطني الوسطي:

لابد من ان نجيب عن اسئلة هامة في الواقع السياسي العراقي وهي :هل تم بشكل فعلي بناء اعلام وطني موجه يسهم في مواجهة العنف والتطرف، ولايشجع عليه، بما تقوم به وسائل الاعلام والجهات القائمة عليه في ضمان خدمة قضايا المجتمع والدولة والعبير عن كل التنوعات والاختلافات ؟ وهل تم تسخير وسائل الإعلام لبناء الهوية الوطنية العراقية والحفاظ على ماتبقى منها ؟ هل اسهمت وسائل الاعلام على ترويض العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية المتاقطعة مع الاستقرار والسلام والمعززة للهوية العراقية الموحدة ؟ والى أي مدى زادت وسائل الاعلام من ثقافة الحوار المجتمعي ؟ وما هو الدور البناء والفاعل للإعلام وكيف يوظف بصورة سلبية تعزز التطرف؟ وكيف يسهم الاعلام الدولة والمجتمع العراقي في حربه ضد الفكر المتطرف والمتمثل بداعش وغيرها من الجماعات المتطرفة ؟.

الى حد الان يبدو ان هنالك اعلاما لم يسهم في تعزيز خطاب وطني وسطي ولازال يمثل اجندات وبروباغندا خارجية ومُوظف بشكل مباشر لتعزيز خطاب العنف والكراهية والانقسام، بالمقابل هنالك شيء من اعلام وطني يحارب من اجل تعزيز ثقافة الوسطية والوحدة الوطنية وضد الانقسام لكنه لايمتلك داوات الانتشار والتأثير، وكل مآلات التراجع التي حصلت في اشاعة مناخ الوحدة الوطنية والوسطية كان بسبب الاعلام السلبي الذي يحتاج الى المواجهة في هذا السياق عبر تسليط الضوء على ضرورة بيان ماهو الخطاب الوطني الوسطي ودور الاعلام فيه وماهو خلاف ذلك وماهي اليات المواجهة ...

هنالك ثلاث محاور يعتمد عليها الاعلام في تفعيل المسارات الوطنية الوسطية هي: المعلومات وصحتها ومصداقيتها والتفاعل البناء ثم الاستجابة، أي العمل معا ضمن الثوابت التوافقية فيما تواجه هذه المحاور عدة تحديات تتلخص بضعف ثقافة الحوار، وتعارض المصالح، والشك وعدم الثقة بين الاطراف السياسية والاهم من ذلك تجيير الاعلام لصالح طرف على حساب الخيار الوطني.

ثالثا: فرص تعزيز الخطاب الوطني عبر الاعلام

وهذا يحتاج للعمل على الامور الاتية [٢٢] :

١- دعوة وسائل الإعلام كافة، بما تمثله من دور في المجتمع، إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية الضيقة والحسابات السياسية الآنية والمذهبية، وتعزيز إعلام المواطنة عبر تسليط الضوء على أهمية المواطنة في المجتمع.

٢-دعوة الوسائل الإعلامية الى إرساء مفهوم الإعلام الذي يهتم بقضايا المجتمع والممارسات الديموقراطية ومفهوم الحرية بكل أبعادها والدفاع عن المصلحة العامة لحماية الرأي العام ورفض تحول وسائل الاعلام إلى مجرد وسيلة تركز فقط على الترفيه والتسويق الاعلامي، أو تنزلق الى التجييش الطائفي والمذهبي الذي يترك مفاعيل سلبية على نهج الإعتدال الذي يشكل سمة الخيارات الوسطية.

٣-دعوة الأوساط المعنية والمؤسسات الإعلامية إلى صياغة ووضع ميثاق شرف إعلامي مهني منبثق عن منهج الوسطية العقلاني والغير متطرف يهدف الى نقل الواقع بكل حرية وأمانة وتجرد، وذلك كمحاولة رصينة من أجل إرساء ميثاق شرعة إعلامية وسطية، كرافد ايجابي للثقافة الإعلامية.

٤- تقوم الدولة على إنشاء مراكز بحثية متخصصة للدراسات الإعلامية تؤمن الإتصال مع كافة وسائل الإعلام و ترفدها بكافة المستلزمات الضرورية لنشر ثقافة الوسطية ويكون من ضمن مهمات هذا المركز إنتاج برامج ووثائقيات داعمة لتوجه"فكر الوسطية" وتذليل العقبات التي تعيق ذلك.

٥-إطلاق جائزة اعلامية خاصة تمنح سنويا لأفضل الأعمال المكتوبة والمسموعة والمرئية في العراق والعالم العربي التي تبرز قيم الوسطية وتعمل على ترسيخ فكرها وثقافتها.

الخاتمة:

على الرغم من انحسار قيم التسامح والتعايش والاعتدال في المنتظم السياسي العراقي الا ان هذه القيم لم تغادر النسق الاجتماعي وظل العنف الطائفي بين المجموعات

والمكونات نادرا ومرتبطا بالصراعات السياسية والتدخلات الخارجية، فهو لم يرتبط بالنسق الثقافي ولا بالاطر الاجتماعية وتمظهراتها القبلية ولم تنعكس بشكل سلبي على مفهوم الهوية رغم تركيز المنتظم السياسي الداخلي والخارجي على تفتيت هذه الهوية.

اذ مراجعة سريعة لتاريخ العراق سنجد ان الاضطهاد المتقابل بين المكونات والمذاهب والقوميات كان متفرقا ونسبيا ومرتبطا على طبيعة الحكام والساسة في تكريس ثقافة تهميش الاخر والمختلف في ادارة الشأن السياسي، او مرتبطا بالتدخلات الخارجية خاصة بعد عام ٢٠٠٣، فقد عملت سلطة الائتلاف المؤقتة بعد الغزو الامريكي للعراق، الى تقسيم المجتمع العراقي الى ثلاث جماعات متناحرة وتشكلت سياساته بناءً على هذا التصور، بدلا من تخفيف الانقسامات العرقية والطائفية وعملت على توسيع انعدام الامن والثقة المجتمعية بين ابناء الشعب العراقي، ومع كل ذلك لازالت الهوية العراقية في بعدها الوطني قوية نسبيا في جميع انحاء البلاد رغم ان التوترات والميولات موجودة . لكن حالة الشك وعدم الثقة بين المكونات والجماعات التي تمظهرت بسبب النسق السياسي المحتدم لابد ان تواجه من قبل المجتمع حتى يمكن التقدم الى الامام، ومغادرة مشاعر الاستياء الطائفي والقومي بحثا عن السلام والتسامح والتعايش وهذا لايكون الا بضمان التعددية كمفهوم فكري وتجربة سياسية، تستطيع ان تكون مبدأ توجيهي للوضع السياسي والاجتماعي تعمل عل تصحيح الاختلالات وبناء العلاقات المقطوعة وازالة حالة الشك وبناء الثقة والوئام والمصالحة المجتمعية الحقيقية، فالعراق قادر على بناء سياسات تسامحية وتصالحية على نحو فعال تعمل على الاشتغال ببناء النسيج القبلي والعرقي والديني وتعتبره مساندا للوحدة الوطنية لاضدها، فالتعددية فرصة من فرص البناء الوحدي للدولة واحد ادوات توسيع قيم التسامح والتصالح والتعايش والبناء، عبر اتخاذ جملة من السياسات الواسعة التي تعمل على دمج الجماعات المختلفة من خلال التفاعل والتعاون والحوار فيما بينها، فبدون الحوار والتفاعل ستعيش هذه الجماعات بشكل منعزل وسطحي مع تفاقم مشاعر الخوف والشك وتكون عرضة

للتناحر في اي وقت من اوقات السلام، مما يحفز ويدفع الى انتاج مشاهد العنف والتطرف ومن ثم الارهاب.

التوصيات:

من المهم تقديم عدة توصيات ايجابية تتناغم مع الحالة العراقية فيما يخص التعددية والحوار والتسامح وبناء النسيج الاجتماعي وانجاز المطالب، خاصة بعد الاحتجاجات الاخيرة، واستقالة الحكومة، اذ اتضح من خلال التظاهرات بروز تيار المقاطعة والرفض لكل ماهو سياسي، ان السلوك السياسي يجب ان يبنى على التوصيات الاتية [٢٣] :

١- بذل محاولات جادة لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية سلميا من أجل تفويت الفرصة أمام التنظيمات والجماعات الإرهابية لاستغلال معاناة الشعوب التي ترزح تحت وطأة ظروف غير عادلة، ونشر أيديولوجيتها المضللة وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الأفراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية.

٢- ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المناسبة وضع الأطر وقواعد السلوك لمعاونة الدول ووكالاتها لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بالقانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان، والحقوق الإنسانية وحقوق اللاجئين.

٣- ينبغي وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان. وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية فضلا عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بأخطار العنف والتطرف.

٤- تنمية قوانين محلية بشأن مكافحة التطرف والإرهاب وذلك لتجريم جميع الأعمال الإرهابية بما في ذلك تمويل الأنشطة الإرهابية.

٥- دعوة الانتربول للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها التعزيز الفعال لعمله القائم الموسع الموجه لمكافحة الإرهاب، ودعوة جميع أعضاء الانتربول إلى الإسهام الفوري والنشط في الاحتفاظ بقائمة حديثة تضم الإرهابيين المطلوبين.

٦- إنشاء مراكز وطنية متخصصة في مكافحة الإرهاب وانشاء مراكز مشابهه على الصعيد الإقليمي لتسهيل المشاركة في الاستخبارات، وتبادل المعلومات العملية.

٧- زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام لتعزيز وعي الشعوب بمخاطر الإرهاب، وذلك حتى لا يمكن استخدام وسائل الإعلام أو التلاعب بها من قبل الإرهابيين.

٨- على المؤسسات الدينية ان تتبى خطابا ونهجا موحدا وداعما لافكار التعايش والتسامح ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال والحوار وأدب الاختلاف وقبول الآخر.

٩- العمل على تقليل الشعور بالمعاناة بين العراقيين العاديين بالتمييز الذين ربما شعروا بانه تلقوا عقوبات بشكل خاطىء او عن طريق تعرضهم لسياسات الاقصاء والتهميش والعزل وعدم الفاعلية.

١٠-اتباع سياسات التعليم الاجتماعي البناء الذي يطور الثقة المتبادلة بين المشككين والخائفين من الآخر، مما يؤدي الى ازالة التهددات المحتملة وتبديد الخوف والشك والتصورات العدائية.

١١-التأسيس للهوية الوطنية المشتركة للافراد جميعا باختلافاتهم كافة، دون ان يتم تجاهل الهويات الموجودة او القضاء عليها ولكن خلق هوية جماعية وشعور بالاهتمام المشترك الذي يجسر بين الهويات الفرعية والثانوية.

١٢-تغيير المعتقدات المجتمعية العدائية التي يمكن ان تعزز الشعور العدائي مثل الخطاب الطائفي والاعلام المُغرض واستغلال وتوظيف الدين والتاريخ سياسيا، فترك مثل هذه المعتقدات بدون معالجة يهدد التعددية والعيش المشترك ويضرب المصالحة وينسف قيم الحوار والتسامح والتعايش.

١٣-معالجة الاسباب الهيكلية المؤدية لعدم المساواة والحرمان خاصة الاقتصادية منها ومايخص الثروات وتوزيعها بشكل عادل وضرب الفساد السياسي والاداري والمالي والبيروقراطية والمحسوبية وتفعيل نظام الكفاءة والخبرة والنزاهة في التمكين التنفيذي والوظيفي والسياسي.

١٤-كل هذا يحتاج تدشين مرحلة سياسية جديدة قائمة على اساس اجتراح نظام سياسي تكون مخرجاته فاعلة باتجاه المواطن العراقي وهذا يتطلب نظام انتخابي عادل ومفوضية انتخابات مستقلة واجراء انتخابات مبكرة نزيهة تستبعد منها الفاسدين والطائفيين والفاشلين ومن ثم تعديل الدستور ويتزامن مع كل هذا تشكيل حكومة كفاءات من المستقلين القادرين على تقوية الاداء الانجازي للسلطة التنفيذية بما يخدم الوطن والمواطن.

قائمة الهوامش:

١ – اسعد عبد الرحمن، الارهاب التداعيات والاسباب، جريدة الاتحاد الاماراتية، ٢٠١٥/٢/٢٧، وجهات نظر

٢ – للاطلاع اكثر ينظر: بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة، ط١ ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ٤٣.

٣ – اسعد عبد الرحمن، وقفة امام صعود الاصولية الجديدة والارهاب بداعياته واسبابه، المركز اللبناني للابحاث والاستشارات، http://www.center-lcrc.net/index.php?s=4&id=13498، دراسة منشورة في /٥ /٤ /٢٠١٥.

٤ – للاطلاع اكثر ينظر : محمد بحر العلوم، افاق حضارية للنظرية السياسية في الاسلام، معهد الدراسات العربية والاسلامية، لندن، ٢٠٠٠، ص ٢٥٠.

٥ – احمد عدنان الميالي، مستقبل حكم أحزاب الإسلام السياسي العراقية في ضوء الاحتجاجات الشعبية، ورقة بحثية منشور في مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، في ٣/٢٩

http://mcsr.net/news657،٢٠٢١/

٦ – غيدو فيسترفيلي، الاسلام السياسي والديمقراطية، جريدة الاتحاد الاماراتية، ص ١٥، ٢٠١٢/١/١٦.

٧ – غيدو فيسترفيلي، دور الاحزاب الاسلامية في الربيع العربي " التحولات الراهنة" مقال منشور في جريدة فرانكفورتر ألغماينة، في ١٣ /١ /٢٠١٢، نقلا عن https://www.dw.com/ar

٨ – غيدو فيسترفيلي، الاسلام السياسي والديمقراطية، جريدة الاتحاد الامارتية، ص ١٥، ٢٠١٢/١/١٦.

٩ – للاطلاع اكثر ينظر : ابراهيم الربو، الحوار والتحدي الحضاري، ط١، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، طهران، ٢٠٠٤، ص ص ٧٥-٧٦.

١٠ – ينظر ندوة التنيمة المنشورة في مجلة (نامه فرهنك) خراسان، شمارة جهارم السنة ٦ ، ١٩٩٦ العدد ٢٢ ص ص ١١-١٣.

١١– محمود سريع القلم ، النظام الدولي والتنمية في العالم الاسلامي، مجلة التوحيد، قم ، السنة١٧، العدد ٩٥، ص ٤٤.

١٢– د.احمد عدنان الميالي، اختلال الحكم في العراق وبدائله، ندوة مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٦/٨/١٩ https://annabaa.org/arabic/reports/7584.

١٣ – المصدر السابق.

١٤ – محمد علي التسخيري، التنمية والانسان قراءة في المنطلقات والاهداف، مجلة التوحيد، قم، السنة ١٧ العدد ١٩٩٨،٩٥، ص ص ٥– ٦.

١٥ – المصدر نفسه ، ص ص ٦– ٨

١٦ – للاطلاع اكثر، ينظر : حسن الصفار. التعددية والحرية في الإسلام: بحث حول حرية المعتقد وتعدد المذاهب، ط٢، (بيروت: دار المنهل، ١٤١٦هـ). ص ٢٣.

١٧ – محمود سريع القلم ، التنمية : العالم الثالث والنظام الدولي، ط ٣، طهران منشورات السفير، ١٩٩٦، ص ١٦٣.

١٨ – المصدر نفسه ، ص ٤٦.

١٩ – مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، بغداد، مركز البيان، ٢٠١٦، ص ٤٠.

٢٠ – للاطلاع اكثر: ينظر : حسنين المحمدي بوداي، الإرهاب الفكري: أسبابه مواجهته، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ٣٩ .

٢١ – اسامة سرايا، الاعلام واخلاقيات المهنة، /http://djelti-mostafa.simplesite.com/ ٢٠١٧/١٠/٣

٢٢ – مؤتمر منتدى الوسطية، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٣،

https://www.alwifaknews.com/archives/

٢٣ – مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، بغداد، مركز البيان، ٢٠١٦، ص ٣٥.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا : القرآن الكريم

ثانيا : الكتب العربية والمترجمة :

١- ابراهيم الربو، الحوار والتحدي الحضاري، ط١، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، طهران، ٢٠٠٤

٢- بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة، ط١ ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٣- حسن الصفار. التعددية والحرية في الإسلام: بحث حول حرية المعتقد وتعدد المذاهب، ط٢، (بيروت: دار المنهل، ١٤١٦هـ).

٤- حسنين المحمدي بوداي، الإرهاب الفكري: أسبابه مواجهته، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦م.

٥- مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، بغداد، مركز البيان، ٢٠١٦.

٦- محمد بحر العلوم، افاق حضارية للنظرية السياسية في الاسلام، معهد الدراسات العربية والاسلامية، لندن، ٢٠٠٠.

٧- محمود سريع القلم ، التنمية : العالم الثالث والنظام الدولي، ط ٣، طهران منشورات السفير، ١٩٩٦.

ثالثا : الصحف والمجلات :

١- اسعد عبد الرحمن، الارهاب التداعيات والاسباب، جريدة الاتحاد الاماراتية، ٢٠١٥/٢/٢٧، وجهات نظر.

٢- غيدو فيسترفيلي، الاسلام السياسي والديمقراطية، جريدة الاتحاد الامارتية، ٢٠١٢/١/١٦.

٣- محمود سريع القلم ، النظام الدولي والتنمية في العالم الاسلامي، مجلة التوحيد، قم ، السنة ١٧، العدد ٩٥، ١٩٩٨

٤- محمد علي التسخيري، التنمية والانسان قراءة في المنطلقات والاهداف، مجلة التوحيد، قم، السنة ١٧ العدد ٩٥ ،١٩٩٨.

١- ندوة التنيمة المنشورة في مجلة (نامه فرهنك)، خراسان شمارة جيهارم، السنة ٦ ، ١٩٩٦ العدد ٢٢ .

رابعا : شبكة الانترنيت :

١- احمد عدنان الميالي، اختلال الحكم في العراق وبدائله، ندوة مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٦/٨/١٩./https://annabaa.org/arabic/reports

٢- احمد عدنان الميالي، مستقبل حكم أحزاب الإسلام السياسي العراقية في ضوء الاحتجاجات الشعبية، ورقة بحثية منشور في مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، في ٢٠٢١/٣/٢٩، http://mcsr.net/news657

٣- اسامة سرايا، الاعلام واخلاقيات المهنة:

/http://djelti-mostafa.simplesite.com/ ٢٠١٧/١٠/٣

٤- اسعد عبد الرحمن، وقفة امام صعود الاصولية الجديدة والارهاب بداعياته واسبابه، المركز اللبناني للابحاث والاستشارات، http://www.center-lcrc.net/index.php?s=4&id=13498، دراسة منشورة في /٥ /٤ /٢٠١٥.

٥- غيدو فيسترفيلي، دور الاحزاب الاسلامية في الربيع العربي " التحولات الراهنة" مقال منشور في جريدة فرانكفورتر ألغماينة، في ١٣ /١ /٢٠١٢، نقلا عن https://www.dw.com/ar

٦- مؤتمر منتدى الوسطية، بيروت ، ٢٠٠٩/٢/٢٣،
https://www.alwifaknews.com/archives/

List of Sources and reference:

First: The Holy Quran

Second: Arabic and translated books:

1- Ibrahim al-Asthma, Dialogue and the Challenge of Civilization, 1st Edition, The International Society for Rapprochement between Islamic Sects, Tehran, 2004

2- Boumediene Bouzid, Philosophy of Justice in the Era of Globalization, 1st Edition, Arab Science House Publishers, Beirut, 2009.

3- Hassan Al-Saffar. Pluralism and Freedom in Islam: A Study on Freedom of Belief and the Plurality of Sects, Edition 2, (Beirut: Dar Al-Manhal, 1416 AH).

4- Hassanein Al-Muhammadi Bouday, Intellectual Terrorism: Its Reasons for Confronting It, University Thought House, Alexandria, 2006 AD.

5- Al-Bayan Center for Studies and Planning, National Reconciliation in Iraq: A Comparative Study, Baghdad, Al-Bayan Center, 2016.

6- Muhammad Bahr al-Ulum, Civilized Perspectives for Political Theory in Islam, Institute of Arab and Islamic Studies, London, 2000.

7- Mahmoud Saree Al-Qalam, Development: The Third World and the International System, 3rd Edition, Tehran, As-Safir Publications, 1996

Third: Newspapers and magazines:

1- Asaad Abdul Rahman, Terrorism, Repercussions and Causes, UAE newspaper, Al-Ittihad, February 27, 2015, Views.

2- Guido Westerwelle, Political Islam and Democracy, The UAE newspaper, Al Ittihad, 01/16/2012.

3- Mahmoud Saree Al-Qalam, International Order and Development in the Islamic World, Al-Tawhid Magazine, Qom, Year 17, Issue 95, 1998

4- Muhammad Ali Al-Tskhiri, Development and Man: A Reading in the Principles and Objectives, Al-Tawhid Magazine, Qom, Year 17, Issue 95, 1998.

5 - Symposium on development published in the magazine (Namah Farhanak) Year 6, 1996 Issue 22.

Fourth: The Internet:
1- Ahmad Adnan Al-Mayali, The Impairment of Governance in Iraq and Its Alternatives, Future Center for Strategic Studies Symposium 08/19/2016. https://annabaa.org/arabic/reports/
2- Ahmad Adnan Al-Mayali, The Future of Ruling of Iraqi Political Islam Parties in Light of Popular Protests, a research paper published in the Future Center for Strategic Studies, on 3/29/2021, http://mcsr.net/news657
3- Osama Saraya, media and professional ethics: http://djelti-mostafa.simplesite.com// 3/10/2017/
4- Asaad Abdel-Rahman, A Pause in Front of the Rise of New Fundamentalism and Terrorism, Its Prospects and Causes, Lebanese Center for Research and Consulting, http://www.center-lcrc.net/index.php?s=4&id=13498, a study published on / 5/4 / 2015.
5- Guido Westerwelle, The Role of Islamic Parties in the Arab Spring "Current Transformations," an article published in the Frankfurter Allgemeine newspaper, on 1/13/2012, quoted from https://www.dw.com/ar
6- Wasatiya Forum Conference, Beirut, 23/2/2009, https://www.alwifaknews.com/archives/